ISSN: 2090 – 0449 Online
ISI International Scientific Indexing, [8140].
AIF Arab Impact Factor for Arabic Scientific Journals, [1.1].

الواقع الديموغرافي لمدينة ندرومة العتيقة في الفترة الاستعمارية وبعد الاستقلال

د. محمد بن زغادي محمد
أستاذ محاضر (أ) قسم التاريخ وعلم الآثار
جامعة أبي بكر بلقايد
تلمسان – الجمهورية الجزائرية

مُلَخّص

تُعَدّ مدينة ندرومة العتيقة أحد أبرز الحواضر التي كانت رائدة في مجال التمدن بالمغرب الإسلامي إبّان الفترة الوسطى، وذلك لما توفّر لها من مقومات طبيعية تمثّلت في الموقع المحصّن الآمن، حيث أسّسها السلطان المرابطي يوسف بن تاشفين بين قمم الجبال المطلة على البحر الأبيض المتوسط الذي لم تبعد عنه إلّا حوالي ٦ ٠ كلم وفق خط مستقيم، وغير ذلك من المؤهلات، وناهيك عن ذلك كان للعامل الاجتماعي أيضًا دورٌ في تأهيل المدينة إلى مصف الحواضر المرموقة، فعلى غرار مدن هذا العالم لم تكن مدينة ندرومة العتيقة مجرَّد كيان سياسي خاضع لسلطة الحاكم فقط، إنما كانت وحدة معمارية تدُّب فيها الحياة عبر تفاعل ساكنيها مع عمائرهم، وحرصنا على تقديم لمحة حول مسار تطور ساكنيها لما كان لهم من دور في ترقية مجالها الحضري أو تخريبه، عبر إضفاء جملة من التعديلات الحديثة على وحداتها المعمارية العتيقة.

بيانات المقال:

تاريخ استلام المقال: ٢٢ أغسطس ٢٠١٩
تاريخ قبـول النشـر: ١١ أكتوبر ٢٠١٩

كلمات مفتاحية:

مدينة ندرومة؛ يوسف بن تاشفين؛ الواقع الديموغرافي؛ الواقع الاجتماعي؛ الهجرة، الإحصاء

معرِّف الوثيقة الرقمي: DOI 10.12816/0057047

الاستشهاد المرجعي بالمقال:

محمد بن زغادي محمد. "الواقع الديموغرافي لمدينة ندرومة العتيقة في الفترة الاستعمارية وبعد الاستقلال".- دورية كان التاريخية.- السنة الثانية عشرة- العدد السادس والأربعون؛ ديسمبر ٢٠١٩. ص١٠٦ – ١١٢.

مُقَدِّمَةُ

تميزت مدينة ندرومة بقيم حضارية متشبعة بالثقافة الإسلامية التي تحلَّت بها من كونها جزء لا يتجزأ من العالم الإسلامي، ولاشك أن ما تبقى بها من عمائر مختلفة الطابع بالإضافة إلى التصميم العمراني الدائري الشكل الملتف حول الجامع المرابطي، لَمثالٌ ناطق عن مدى ارتباطها الوثيق ماديًا ومعنويًا بالدين الحنيف، وكذا بالبيئة التي وجدت فيها، ولمَّا كان الإنسان المحرك الأساسي للحضارة منذ القدم، كان لأفراد المجتمع دور مباشر في تحديد مورفولوجية البيئة التي يعيشون فيها بُغية الحصول على وضع أفضل، يمكن لهم من خلاله فرض شخصيتهم والقيام بجميع نشاطاتهم في ظروف مريحة، ومن ثَمَّ توفير جميع متطلباتهم، هذه العلاقة القائمة بين الإنسان والمكان قديمة ومتبادلة، فكما تمكن الإنسان أن يؤثر على المكان، تمكن هذا الأخير أيضًا أن يؤثر عليه عبر ما يفرضه من مواد وطريقة بناء، ونظام غذاء.

لقد عاشت مدينة ندرومة العتيقة تحولات عميقة في تركيبتها الاجتماعية، نجم عنها ظهور ضغوط حضرية على تراثها المادي بفعل المتطلبات الجديدة للسكان، بدأت أولى التغيرات تطفو على السطح بعد

تعرضها للاحتلال الفرنسي، لأنه قام بجلب المعمرين من أوروبا للعيش فيها، منتهجةً بذلك نفس النهج الذي قامت به باقي المدن الجزائرية.

أولًا: الواقع السكاني لمدينة ندرومة العتيقة في الفترة الاستعمارية

استنادًا إلى وثائق من الأرشيف الفرنسي أشار الباحث الفرنسي جيلبار جراند غيوم Gilbert Grandguillaume إلى أن مساحة مدينة ندرومة سنة 1867م قدرت بـ 2154 هكتار مقسَّمةً على النحو الآتي:[1]

المجموع	مساحة الملكية العامة	مساحة الأراضي الزراعية	مساحة ملكية الأوقاف	مساحة الملكية الخاصة
٢٣,١٦هآ	١,٨هآ	٤,٦٢هآ	١,٥٠هآ	١٥,٢٤هآ

الجدول رقم (١)

يبين مساحة مدينة ندرومة العتيقة سنة 1867 ونوعية الملكية الموجودة بها

يتضح من الجدول أعلاه أن مساحة المدينة العتيقة كانت أقل من مساحة مدينة تلمسان، وهو أمر طبيعي بالنظر إلى كونها من المدن الثانوية ولم تكن عاصمة، وهو السبب المباشر الذي يجعل المدن عامة نقاط جلب للسكان ومن تم تزداد مساحتها. نفتح قوسًا للإشارة فقط إلى أن العدد الذي ذكره جلبار جراندغيوم لم يمكن هو الحاصل الناتج عن جمع المساحات التي ذكرها، فقد وجدنا مجموعها هو ٢٣,١٦ هكتار كما هو وارد في الجدول، ونشير أيضًا إلى أن أنه قد تقلَّص حاليًا، حيث أصبح لا تتعدى ٠٩ هكتارات وفقًا لما جاء في المرسوم التنفيذي رقم ٠٩/٠٢.٤.[2]

لقد كانت أكبر مساحة بالمدينة خاصة بالملكية الخاصة المتمثلة أساسًا في المساكن وورشاتهم الحرفية ودكاكينهم ثم يأتي بعدها مساحة الأراضي الزراعية، وبالنسبة لملكية الأوقاف فقد بلغت مساحتها ١,٥٠ هكتار، وهي الأخرى مساحة معتبرة، إذا ما قورنت بالدور الذي تؤديه، وأغلب الظن أن أكبر جزء منه كان عبارة عن أراضي فلاحية أو بساتين تخصص ريعها لصالح المساجد وغيرها على النحو الذي كان معمولًا به في المدن الإسلامية، وما تبقَّى كان عبارة عن ملكية عامة كالمقابر وغيرها، بالموازاة مع المساحة المخصصة للملكية الخاصة المقدَّرة بـ ١٥,٣٤ هكتار بلغ عدد السكان فيها في أوَّل إحصاء قام به المستعمر الفرنسي سنة 1867م ما يعادل 2545 نسمة، وقد كانوا منقسمين إلى فئتين الأولى فئة السكان الأصليين والثانية لليهود موزعين حسب الجدول الآتي:[3]

السكان الأصليين	الذكور	الإناث	الأطفال	المجموع الجزئي	المجموع الكلي
	455	665	1085	2205	2545ن
اليهود	78	90	172	340	

الجدول رقم (٢)

يبين عدد الذكور والإناث والأطفال في فئتي السكان الأصليين واليهود بمدينة ندرومة العتيقة سنة 1867م

ونوضح أعداد كِلا الفئتين في الأعمدة البيانية التالية:

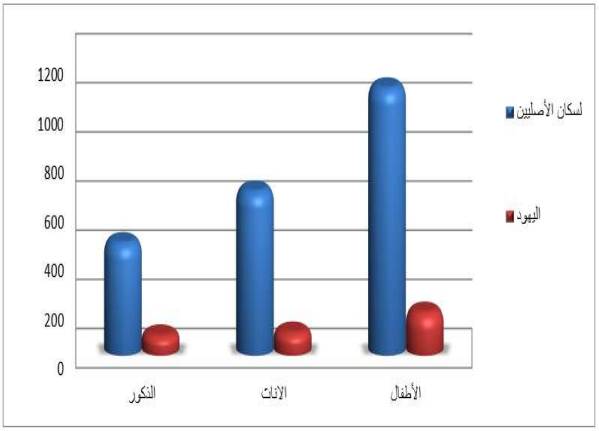

الأعمدة البيانية رقم (١) تبين عدد الذكور والإناث والأطفال في فئة السكان الأصليين واليهود بمدينة ندرومة العتيقة سنة 1867م

يتضح من الجدول والأعمدة البيانية الخاصة بتعداد سكان مدينة ندرومة سنة 1867م أنها تكونت من فئتين الأولى فئة السكان الأصليين (المسلمين) والثانية فئة اليهود، ويتبين جليًا أن فئة السكان الأصليين هي الأكثر عددًا، إذ شكَّلوا ما يعادل 86.64 % من المجموع الكلي مكونين حسب ما ذكر جيلبار غراند غيوم 236 عائلة، شكَّل وجود الأطفال والنساء الجزء الأكبر إذ بلغت نسبة الأطفال في هذه الفئة 47.98 % تليها نسبة الإناث بـ 29.47 %، أما نسبة الذكور فكانت هي الأقل عددًا في هذه الفئة، حيث بلغت 20.63 %، ربما يعزى ذلك إلى مقتل العديد منهم في المعارك التي دارت راحاها بين أهالي المدينة بقيادة الأمير عبد القادر حينما انضموا تحت رايته لطرد المستعمر الغاشم. بالنسبة لفئة اليهود فقد شكَّلوا نسبة 13.35 %من إجمالي السكان، أما عدد عائلاتهم فقد بلغ 70عائلة نفس الشيء بالنسبة لعدد الذكور فقد جاء أقل ممن عدد الإناث ولأطفال، إذ شكلوا نسبة 23.94 % فقط من العدد الإجمالي في حين شكل عدد الأطفال أكبر نسبة، إذ قدرت بـ 50.58 % ثم تليها نسبة الإناث بـ26.47 %.

بقيت مدينة ندرومة محتفظة بتركيبتها السكانية المتكونة من فئتين فقط، لكن من حيث الكم يمكن القول أنها تعرضت للنقصان والزيادة تماشيًا مع الظروف التي أحاطت بها، لقد زاول سكان المدينة نشاطات حرفية وأخرى فلاحية وقد بين إحصاء سنة ١٨٦٧ أنه وجد آنذاك (148) عامل في النسيج و(17) ورشة لصناعة الفخار، وهناك بعض الصناعات التي كان اليهود يمارسونها بالمدينة كصناعة الحلي التي كان يمتهنها (06) صنَّاع، وصناعة الأسلحة التي امتهنها صانعان، وصناعة البلغة التي اشتغل فيها (09) صنَّاع، بالإضافة إلى هذه النشاطات امتلك سكان المدينة سوقًا أسبوعيًا يقام كل يوم خميس، وهو ما يزال يقام لحد الساعة بنفس اليوم جانب السور المشيد من طرف المستعمر شمال المدينة، وجه الاختلاف فقط في السلع فقد كان تباع فيه البهائم فقط، أما بقية السلع كالحبوب والصوف واللحم كانت تباع في ساحة التربيعة داخل النسيج المعماري للمدينة بمحاذاة الجامع الكبير، لقد أكسب هذا النشاط التجاري المدينة مكانة مرموقة بين البوادي المحيطة بها وجعلها قبلة الجهة الشرقية من إقليم ترارة والغزوات ومغنية وجبالة وحتى مدينة وجدة المغربية،[٤] تدل هذه المعطيات على وجود تعايش بين الفئتين وأن مدينة ندرومة كانت هي الأخرى من الحواضر المرموقة تجاريًا عبر ما تجسد بها من صنائع ومعاملات تجارية.

لم تبق التركيبة السكانية عمّا كانت عليه فدخول المستعمر الفرنسي إليها جلب معه المعمرين إلى المدينة، فقد شهدت سنة 1852 استقرار معمر واحد منح له المحتل الفرنسي (14) هكتار من الأراضي كامتياز على مجيئه للعيش المدينة، وهي مساحة جد معتبرة الغرض منها تحفيز بقية المعمرين، وعمد المستعمر على إنشاء مدرسة فرنسية سنة 1865م تحت إدارة السيد بودات M.Baudet لتدريس أبناء المعمرين،[٥] وهو ما يدل أن أعدادهم بدأت تزداد لذلك بدأ بوضع حجر الأساس للمدرسة التي تعد من بين أهم المشاريع التنموية الحضرية ذات الطابع الاجتماعي، الأمر الذي يبين علاقة الواقع الاجتماعي بالتنمية الحضرية.

أمام غياب المعطيات الإحصائية لهذه الفترة الزمنية لم نستطع ضبط عدد سكان المدينة في السنوات الأخيرة من القرن التاسع عشر الميلادي، إلا أنه يمكن القول إنه تماشيًا مع أولى التوسعات العمرانية التي حدثت بعد سنة 1884م بدأ عدد سكان المدينة يزداد لأن العمارة تدل على احتياج ضروري للسكان.

ومع بداية القرن العشرين بالتحديد بين سنتي (1901-1911م) نزح من البوادي المجاورة للمدينة ما لا يقل عن (300) فرد من الأهالي نتيجة لسوء الأوضاع المعيشية والاضطهاد المتبع ضدهم من قبل المستعمر الفرنسي لوقوفهم إلى جانب الأمير عبد القادر في معاركه التي شنها ضده، إضافة أن المدينة تعزَّزت بإنشاء المدرسة وبدأت تتوسع خارج الأسوار جهة الشرق، توافد الأهالي نحو المدينة كان يخدم مصالح المستعمر في إعمارها، وكذا في الحصول على اليد العاملة لإنجاز المشاريع التنموية الموجهة للمعمرين، إضافة إلى أنه وجد فيهم موردًا بشريًا مهما في الحرب العالمية الأولى بعدما فرض عليهم قانون التجنيد الإجباري، الأمر الذي أدَّى إلى رحيلهم مع سكان مدينة تلمسان إلى المشرق والمغرب الأقصى تعبيرًا عن رفضهم لذلك القانون، وهو ما أحدث تراجعًا طفيفًا في عدد السكان، لكن أحد المؤرخين أشار إلى أن الفترة الزمنية الممتدة من سنة 1872م إلى غاية سنة 1921م شهدت ارتفاعًا محسوسًا

في عدد سكان المدن الجزائرية المتمركزة بالقرب من الساحل،[٦] ويبدو أن مدينة ندرومة هي واحدة من بين المدن التي ازداد عددها في هذه الفترة لكونها هي الأخرى مدينة ساحلية تطل مباشرة على البحر الأبيض المتوسط.

مع مطلع أربعينيات القرن العشرين وفدت إلى المدينة موجة ثانية من المهاجرين النازحين من الأرياف المجاورة كبني مسهل وبني منير وجبالة، وقد بلغ عددهم 859 نسمة ليصل بذلك التعداد الإجمالي إلى حوالي 7745 نسمة،[٧] وذلك راجع لاتساع الهوة المدينة والأرياف المجاورة لها في مجال السكن والمرافق الضرورية، فمثلاً تم بناء مرفق ضروري آخر يتمثل في مركز البريد الذي احتاج سكان الأرياف المجاورة لخدماته حتى يستلموا الحوالات المالية التي كان يبعث بها أهاليهم من فرنسا، بعد أن هاجروا إليها في وقت سابق طلبا للعمل ووضع أفضل.

لقد عرف عدد المعمرين تراجعًا بعد سنة 1948 أمام ارتفاع عدد المهاجرين بمدينة ندرومة وهو نفس الأمر الذي عرفته جلُّ المدن الجزائرية، فقد انخفض بها عدد المعمرين بنسبة 60 % وبالمقابل زاد ارتفاع عدد السكان الأصليين بنسبة 35 %، وذلك بالتحديد بين سنتي 1926 و1948.[٨]

في الإحصاء الذي قامت به فرنسا سنة 1954م (أي في السنة الأولى لاندلاع حرب التحرير الجزائرية) صُنفت مدينة ندرومة من بين المدن المكتظة بالسكان، وذلك مقارنة بمساحتها الصغيرة، فقد بلغ عدد سكانها 9009 نسمة من ضمنهم 560 معمر فقط متمركزين في مساحة الإجمالية المقدرة بـ ٢٣,١٦ هكتار[٩] تجدر الإشارة إلى أن مساحتها ازدادت عمًّا كانت عليه بما يعادل ٠٦ هكتارات، وعليه بلغت نسبة الكثافة السكانية بها ٣,٧٥ن/م²، وهي كثافة عالية نوعًا ما أمام المساحة الإجمالية السالفة الذكر، ما يؤكد أن النمو السكاني لم يتماشى في خط واحد مع التنظيم المجالي، حيث لم تتسع مساحتها عمًّا كانت عليه إذا ما قارنها بسنة 1867م إلاَّ بضع هكتارات معدودة في حين تضاعف عدد سكانها عن تلك السنة بحوالي ثلاثة مرات. ومع مجيء سنة ١٩٦٠م ازداد ارتفاع عدد سكان المدينة إلى 12801 نسمة[١٠] وسنقوم بتوضيح ما أتينا على ذكره بمنحى بياني وفقا لما تحصَّلنا عليه من معلومات عن ذلك.

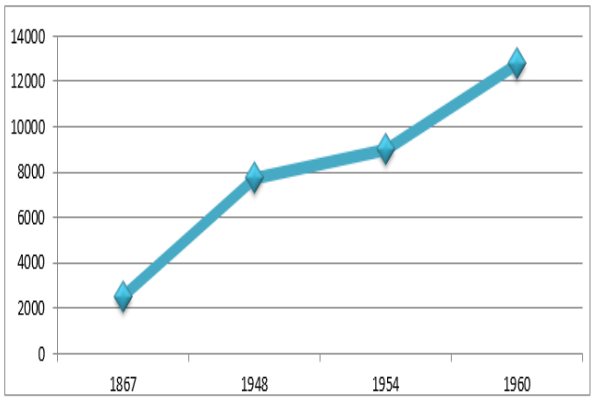

المنحنى البياني رقم (١) يوضح المسار التطوري لسكان مدينة ندرومة في الفترة الاستعمارية (١٨٦٧-١٩٦٠)

يتضح من المنحنى البياني أعلاه أن عدد سكان مدينة ندرومة تضاعف بشكل تدريجي منذ أن خضعت للمستعمر الفرنسي، بفعل الهجرة الريفية لأصحاب القرى المجاورة وسياسة الاستيطان التي طبقها المستعمر في جميع المدن، الأمر الذي نجم عنه بروز كثافة سكانية عالية بلغت أعلى نسبة لها 5.94ن/م² قبيل الاستقلال وبالتحديد سنة 1960، وهي السنة التي سجلت ارتفاعًا كبيرًا نتيجة رحيل المعمرين من المدينة، وتزايد هجرة أصحاب القرى المجاورة إليها للسكن في مساكنهم التي بقيت فارغة، وعليه يمكن القول أن المسار التطوري لعدد سكان المدينة سرى وفق منحنى تصاعدي في الفترة الاستعمارية، في حين لم يتغير حجم الوعاء العقاري كثيرًا، لأن المستعمر لم يقم بإنجاز عدد كبير من المباني بل اكتفى بما هو ضروري فقط.

ثانيًا: الواقع السكاني لمدينة ندرومة العتيقة بعد الاستقلال

على غرار المدن الجزائرية استقلت مدينة ندرومة من قبضة الاحتلال الفرنسي الذي استعمرها منذ سنة 1842م، بعدما عرفت تحولاً في مورفولوجيتها الحضرية والاجتماعية في فترة احتلالها، دخلت بعد الاستقلال في سبات من جانب إنشاء وحدات صناعية وتجهيزات إدارية وغيرها من المراكز التي تخدم مصالح المواطنين سواء المقيمين بها أو سكان القرى المجاورة، وعلى الرغم من ذلك فضَّل ساكنيها المكوث بها وعدم الرحيل منها،[١١] ولم يكن ذلك مقتصرًا على مدينة دون أخرى.

بالموازاة مع الوضع الذي مرَّت به ندرومة آنذاك شهدت توافدًا أكبر من ذي قبل لسكان الأرياف بفعل الرحيل المكثَّف للمعمرين الذين تاركوا وراءهم مساكنهم وبقية ممتلكاتهم، وقد برز عن هذه الهجرة المكثَّفة الأحياء القصديرية بالمدينة، لأن النسيج المعماري العتيق لم يعد كافيًا لاستيعاب العدد الهائل لسكان الأرياف الوافدين، الأمر الذي دفع بهم إلى بناء مساكن بالجهة الجنوبية على منحدرات جبل فلاوسن، وقد عُرف ذلك التجمع باسم حي سيدي عبد الرحمن، نفس الشيء وقع بالجهة الغربية حيث تكوَّن تجمع آخر سمي بحي الرملة، (لأن مكانه يتكون من كريات صغيرة تشبه الرمال)، والملاحظ أن هذه التجمعات تمركزت بالقرب من المدينة العتيقة ولم تبتعد عنها ما يؤكد أنها كانت في تلك الفترة القلب النابض للنواحي المجاورة، وأنها كانت تتضمن جميع المتطلبات التي يحتاجونها سواء الدينية أو الدنياوية، وإضافة إلى عامل الهجرة الذي أدَّى إلى حدوث هذه التوسعات العشوائية، زاد عامل السبَّات التنموي الذي عرفته المدينة من تزايد حدَّة الوضع، حيث لم تستفد في فترة الستينيات من أي مشروع سكني، نظرًا للوضع الاقتصادي الذي كانت تمر به الجزائر آنذاك، هذه الظروف أدَّت لهجرة سكان المدينة وسكان النواحي المجاورة إلى المدن الكبرى مثل مدينة وهران والجزائر العاصمة وحتى فرنسا لضمان مستوى لائق في العيش.[١٢]

أثَّرت الهجرة التي قام بها المعمرون وأيضًا السكان الأصليين نتيجة السبَّات التنموي على العدد الإجمالي للسكان، فقد انخفض عما كان عليه بحوالي 646 نسمة ليصل عددهم في الإحصاء الأول الذي قامت به الجزائر سنة ١٩٦٦ إلى حوالي ١٢١٥٥ نسمة،[١٣] أي أن أعدادهم تراجعت بنسبة ٥,٠٤%. عرفت مرحلة السبعينيات نتيجة استفادة المدينة من بعض المشاريع التنموية ارتفاع محسوس في عدد السكان بعدما توافد إليها عدد كبير من المهاجرين، وقد ظهر ذلك جليًا في إحصاء سنة 1977، إذ بلغ تعدادها 13489نسمة،[١٤] أي بزيادة قدرها (10.97 %). مع مجيء فترة الثمانينات عرفت المدينة تجسيد مشاريع لها علاقة مباشرة بالمواطن الندرومي ومتطلباته في مجال التعليم والصحة والسكن، وفي سنة ١٩٨٧ شهدت المدينة ارتفاعًا في عدد سكانها، حيث قدر العدد الإجمالي بـ ١٧١٦٤ نسمة.

أمام الوضع السياسي الذي عاشته البلاد في بداية التسعينات هاجرت إلى المدينة موجة أخرى من السكان بحثًا عن الأمن والاستقرار، وهذا ما أدَّى إلى توسعها نحـو الجهة الشمالية التي تكونت بها على غرار حي بن باديس ثلاثة أحياء أخرى، وهي حي عبد المؤمن بن علي، حي داقيوس، حي عين الزبدة،[١٥] وتجدر الإشارة إلى أن هذه المرحلة شكَّلت بداية الانفصال عن المدينة العتيقة في الجانب المادي والمعنوي، لأن التغير الحاصل مسَّ كذلك الجانب التجاري، فقد انتقلت جلُّ النشاطات التي كان يمارسها السكان بالمدينة العتيقة نحو الأحياء الجديدة، وقد غادرها ما يقارب (175) عائلة من مجموع (622) عائلة، أي ما يعادل نسبة 28.13%، وزاد في تحريك رغبتهم في المغادرة ذلك التقسيم العقاري الذي قامت به البلدية في بداية التسعينات، إذ تمَّ توزيع 23 قطعة أرضية على المواطنين الندروميين لبناء مساكن فردية،[١٦] وقد بلغ العدد الإجمالي لسكان المدينة 20324 نسمة في إحصاء سنة 1998م،[١٧] بعد هذه السنة زادت مغادرة سكان المدينة العتيقة إلى الأحياء الجديدة، وتجدر الإشارة أنها أصبحت تسمى بالمدينة "القديمة" في المنطوق المحلي، مقارنة مع الأحياء المنجزة بالجهة الشمالية التي أصبحت تسمى بالمدينة الجديدة، وتميزت هذه الفترة بانقطاع الهجرة الخارجية وبقاء الهجرة الداخلية فقط التي انحصرت فيما ذكرناه سابقًا، وقد شهدت هذه الفترة أيضًا هجرة السكان من المدينة العتيقة إلى الحد الذي أصبحت فيه لا تأوي إلا حوالي (٢٠%) من مجموع السكان الإجمالي لمدينة ندرومة،[١٨] بالموازاة مع ما ذلك زاد ارتفع عدد سكان المدينة الجديدة بشكل ملفت للانتباه عمَّا كان عليه سابقًا، حيث بلغ العدد الإجمالي أي لساكنيها إضافة لساكني المدينة العتيقة حوالي 32498 نسمة في إحصاء سنة 2008.[١٩] عقب هذا الإحصاء في السنوات القليلة الأخيرة اتسعت الفجوة بين المدينة العتيقة والمدينة الجديدة في جميع الجوانب سواء المعمارية أو الاجتماعية أو الاقتصادية، فمن جانب المساحة زاد حجم المدينة الجديدة عمَّا كان عليه بمساحة قدرها حوالي 2كلم²من المباني التي جاءت في معظمها عبارة عن مساكن فردية ذات طابق أو طابقين ولتوضيح الصورة جيدًا نقدم المعطيات في الجدول والمنحنى البياني الآتيين:

السنة	1966	1977	1987	1998	2008
عدد السكان	12155ن	13489ن	17164ن	20324ن	32498ن

الجدول رقم (٣)

يوضح العدد الإجمالي لسكان مدينة ندرومة بعد الاستقلال (١٩٦٦-٢٠٠٨)

ونوضح ما جاء في الجدول بالمنحنى البياني الآتي:

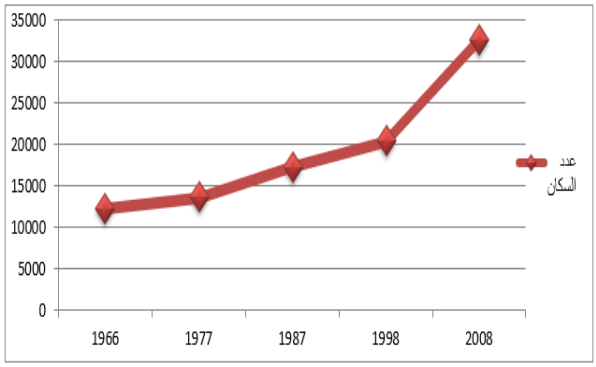

المنحنى البياني رقم (٤) يبين مسار تطور العدد الإجمالي لسكان مدينة ندرومة بعد الاستقلال (١٩٦٦-٢٠٠٨)

تبعًا لما هو مبين في الجدول والمنحنى البياني أعلاه، يتضح جليًا أن المسار التطوري لسكان مدينة ندرومة كان يسير وفق منحنى تصاعدي من إحصاء لآخر، إلاَّ أنه إذا ما قارنا إحصاء الأول لسكان المدينة مع ما تقدمه في سنة 1960م يتضح أن أعدادهم تراجعت بنسبة 5.04 %،وذلك راجع لتقهقر الوضع الاقتصادي للبلاد عامة وهجرة بعضهم نحو المدن الكبرى، كما لا ننس فئة الأشخاص الذين كانوا مُوالين لفرنسا والذين فرُّوا من البلاد ولحقوا بها ساعة خروجها، ولاشك أن مدينة ندرومة هي الأخرى هاجرت منها هذه الفئة، ما يلاحظ أن الزيادة الحاصلة في أعدادهم في إحصاء سنة 1977م لم تكن بالكبيرة، إذ بلغت (11.04 %)، في حين كانت أعلى بالضعف في إحصاء سنة 1987، إذ بلغت (27.24 %) وهو ما يعَّد ترجمة مباشرة لتحسن الوضع الاجتماعي بالمدينة، نظرًا لاستفادتها من بعض المشاريع التنموية بعدما تم ترقيتها إلى رتبة دائرة، وهو ما فرض لزامًا على أصحاب القرار تجهيزها بما يتناسب مع ذلك، الملفت للانتباه أن النسيج التاريخي عاش حينها كثافة سكانية عالية لعدم وجـود مكان آخر للسكن، وكـذا لتوفره على معظم ما يحتاجونه آنذاك، كما أن المستعمر الفرنسي لم يترك إلاَّ عددًا قليلًا من المساكن وتجهيزات أخرى أتينا على ذكرها خارج أسوار، وهو ما جعل المدينـة العتيقة مكانًا مفضلًا للعيش، وإذا ما أخذنا بعين الاعتبار مساحتها التي لم تتغير عما كانت عليه في الفترة الاستعمارية، أي (٢٣٣٤) هكتار لوجدنا أن كثافتها بلغت 7.94ن/م²، ما يدل دلالة واضحة أنها عاشت نمو ديموغرافيا بالغ الحدة في ثمانينيات القرن المنصرم.

ممَّا لاشك فيه أن لهذا الواقع الاجتماعي تأثير مباشر وسلبي على مورفولوجية المدينة العتيقة وعلى الوحدات المعمارية لنسيجها العمراني، التي تأتي في مقدمتها المساكن باعتبارها المكان الذي يحتضن وجود أولئك السكان، خاصةً في ظل وجود كثافة سكانية عالية كالتي وصلت إليها المدينة العتيقة، إلاَّ أن التوسعات العمرانية التي عرفتها في فترة التسعينات اتجاه الشمال على طول سهلها خفَّف من حدَّة الكثافة السكانية، حيث انتقلت العديد من الأسر إلى هناك بعد استفادتها من السكن أو من القطع الأرضية الصالحة للبناء التي قامت بتوزيعها دائرة ندرومة آنذاك، هذا التحسن زاد من عدد سكانها بنسبة (18.41 %) عن الإحصاء السابق، وهو ما أدَّى إلى وفود العديد الأسر إلى المدينة العتيقة لتشغل المساكن التي غادرها أصحابها عقب تدهور الوضع الأمني للبلاد عامة ومرورها بعشرية سوداء.

فيما يخص إحصاء سنة 2008 فقد سُجِّل فيه أكبر نسبة في نمو السكان بندرومة بين عمليات الإحصاء السابقة، إذ بلغت نسبة الزيادة (59.89 %)، وهو ما زاد في اتساع المدينة نحو الشمال والشمال الغربي وبروز ثلاثة أحياء جديدة، الذي تأسَّس فيما قبل وهي حي عبد المؤمن وحي بن علي وحي داقيوس وحي عين الزبدة إضافة إلى حي بن باديس. وبعد خمس سنوات من الإحصاء السالف الذكر زاد عدد سكان المدينة، ففي آخر تقدير إحصائي للبلدية زاد عددهم في سنة 2013م، ليصل إلى حوالي (٣٣٢٩٥) نسمة،[٢٠] أي بزيادة قدرها (2.45 %).

خَاتمَةٌ

أصبحت مدينة ندرومة حاليًا متسعة ومنقسمة إلى جزئيين، جزء يسمى بالمدينة القديمة، والآخر يسمى بالمدينة الجديدة، وهي تشهد توسعًا عمرانيًا متزيدًا، وإنجاز تجهيزات جديدة أهمها المركز الاستشفائي والمقر الجديد للحكمة والضمان الاجتماعي، أما المدينة العتيقة فقد عرفت تراجعًا في قيمتها الفنية والتاريخية لأنها أصبحت هي الأخرى تمشي على خطى التمدن العمراني الجديد الذي تجسدت معالمه على مرئً منها في الأحياء الجديدة، والحقيقة التي سجلناها في بحثنا الموسوم بمسار نمو السكان في المدينة العتيقة ندرومة أن الإنسان بصفة عامة هو محور التحضر، وهو الهدف الأول من نجاح العملية، فهي تقوم به ومن أجله، وهو ما ذهب إليه المفكر الجزائري مالك بن نبي في تعريفه للحضارة مقدِّمًا ذلك على شكل معادلة رياضية كالآتي :الحضارة تساوي: إنسان+ تراب+ زمن، ومن خلال المعطيات الواردة في المقال وجدنا أنه كلَّما ازداد اتساع المدينة مجاليًا ازداد عدد السكان، والعكس صحيح، أي هناك علاقة متبادلة.

الهَوامِشُ:

(1) Gilbert Grandguillaume,**Une Médina de l'Ouest Algérien:Nedroma**,In (R) de de l'occident musulman et de la méditerranée n°10,France ,1971, p:64, www. presse. fr/ doc / remmm.,p:63.

(٢) الجريدة الرسمية، **مرسوم تنفيذي رقم 403/09 المؤرخ في 12 ذي الحجة 1430هـ، الموافق لـ29 نوفمبر2009،متضمن إنشاء القطاع المحفوظ للمدينة العتيقة ندرومة وتعيين حدوده**، العدد71،الجزائر،2009،ص:0-٦.

(3) Gilbert Grandguillaume ,Op.cit,p:63

(4) Gilbert Grandguillaume ,Op.cit,p:62.

(5) Ibid,p :62.

(6) Kamal Katab,Européenes,Indigénes et Juifs en Algérie(1830-1962) Representation et réalité des populations, L'institut National d'études démographiques, Paris, 2001, p:25.

(7) Sidi Mohammed Trache,Exurbanisation et mobilités résidentielles à Nédroma (1990-2000), In(R) Insanyat n°28, CRASC, Oran, p:25.

(8) Kamal Katab,Op.cit,p:271

(9) Ibid,p:271.

(10) Djilali Sari,Les villes Précoloniales de L'Algérie Occidentale Nédroma Maz-oun,Klâa,2emmeédition,société nationale d'édition et de diffusion,1978,Alger, p:155.

(11) Sidi Mohammed Trache,Op.cit,p:33

(12) Sidi Mohammed Trache,Op.cit,p:36

(١٣) **الديوان الوطني للإحصاء**، إحصاء سنة ١٩٦٦.

(١٤) **الديوان الوطني للإحصاء**، إحصاء سنة ١٩٧٧.

(١٥) بلدية ندرومة، **المصلحة التقنية**.

(١٦) بلدية ندرومة، **المصلحة التقنية**.

(١٧) **الديوان الوطني للإحصاء**، إحصاء سنة 1998.

(18) Sidi Mohammed Trache,Op.cit,p:42-49

(19) Ibid,p:42.

(٢٠) بلدية ندرومة، **المصلحة التقنية**.